مجلس التعاون

السعودية (6.7) مليارات ريال لتنفيذ المرحلة الأولى من قطار الحرمين

الرياض/ متابعات:
أعلن وزير المالية السعودي رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة د. إبراهيم العساف أن الانتهاء من مشروع قطار الحرمين السريع الذي تم توقيع عقد المرحلة الأولى منه بقيمة تجاوزت 6.7 مليارات ريال سيكون في نوفمبر 2012م.
وأضاف العساف عقب توقيعه لعقد تنفيذ المرحلة الأولى من الأعمال المدنية لقطار الحرمين السريع مع ائتلاف الراجحي في الرياض، أن هذا المشروع الحيوي الذي يربط بين 3 مدن رئيسة في المملكة لا يخدم أهلها والمقيمين بها فحسب، وإنما يخدم المسلمين في جميع أنحاء العالم، كما أعلن الوزير أنه ستتم ترسية مشروع الجسر البري قريباً.
من جهته قال الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية عبد العزيز الحقيل، في تقريرٍ للصحفي حسين بن مسعد: إن عقد المرحلة الأولى من المشروع يتضمن تصميم وتنفيذ أعمال البنى الأساسية، وهي على جزءين الأول الأعمال المدنية والثاني المحطات، حيث تشمل إنشاء خط حديدي مكهرب بطول 450 كيلومترًا يمتاز بسرعة تتجاوز 300 كيلومتر في الساعة.
وتوقع الحقيل أن يتم الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى في شهر أبريل 2012م وسيتم الانتهاء من المرحلة الثانية في شهر مايو من نفس العام، حيث سينطلق معها التشغيل التجريبي لمدة 6 أشهر.
وبيّن وزير النقل الدكتور جبارة الصريصري أن القطار السريع سيقطع المسافة بين جدة ومكة في 30 دقيقة، وبين جدة والمدينة المنورة في أقل من ساعتين، وهذا دليل على أنه سيكون هناك طاقة استيعابية كبيرة للقطار ولن تكون هناك أي مشاكل.

أضواء

البيئة والفتوى

من القواعد الأصولية المقررة أن الفتوى تتغير بتغير المكان والزمان. ومن المؤكد أن هذا التغير لا يقوم على هوى الفقيه ورغباته أو رغبات من يطلبون الفتوى منه. ذلك أنها تقوم على تأويل النصوص المقدسة المتفق على صحتها رواية انطلاقا من المؤثرات التي تعمل عملها في المفتي بشكل ربما لا يعيه.

حمزة المزيني

لكن هذا التأويل ربما يقوم على وعي واضح بظروف البيئة كذلك. ويشهد على هذا كثير من الفتاوى التي تحكم الممارسات الدينية المختلفة في البلدان الإسلامية المختلفة.
وكان اختلاف البيئات العامل الأساس الذي ولد لنا المدارس الفقهية الإسلامية المختلفة. ذلك أن مؤسسي هذه المذاهب والمنتمين إليها يعيشون في بيئات مختلفة تجعلهم يؤولون النصوص المقدسة نفسها انطلاقا من الواقع الذي يعيشونه.
وليس بالإمكان إعطاء كثير من الأمثلة على هذه الاختلافات في الفتوى إذ إنها توجد في مستوى التأويلات العقدية والفقهية بشكل يفوق الحصر. وقد أشار العلماء المتقدمون إلى هذا التغير. ومن الأمثلة المشهورة للتغير الواعي تغير فتاوى الإمام الشافعي بين العراق ومصر.
ولهذا القول صلة بالفتاوى التي عليها العمل فيما يخص المرأة، مثلا، في بلادنا. فتميل كثير من هذه الفتاوى إلى التشدد فيما يخص اختلاط النساء بالرجال وفيما يخص الملابس التي يجب أن تلبسها المرأة في حضور الرجال الأجانب عنها. ولا شك أن هذا التشدد يعود في المقام الأول إلى تأثير بعض العادات والتقاليد المحلية على من يتصدون للفتوى.
وفي مقابل هذا التشدد نجد علماء أجلاء في بعض البلدان الإسلامية الأخرى يفتون بما يخالف «ما عليه العمل» في المملكة عن هذه القضايا تحديدا. وليس بخاف علينا جميعا ذلك النقاش الحاد الذي يظهر بين آونة وأخرى في صحفنا عن هاتين القضيتين تحديدا، وعن قضايا أخرى تخص المرأة احتجاجا بما يراه أولئك العلماء خارج المملكة عنها.
ومن الأمثلة التي تدل على أثر البيئة في الفتوى ما نشرته وسائل الإعلام مؤخرا عن بعض الفتاوى التي تخص قضايا المرأة، ومنها قضيتا اللباس والاختلاط، خارج المملكة. ومنها ما أورده موقع «العربية - نت» (30 /2/ 1430هـ) من رفض شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي في لقاء مفتوح جمعه بطالبات جامعة القاهرة «... تأييد الآراء التي تدعو إلى تحريم الاختلاط بين طلاب وطالبات الجامعة بناءً على انتشار الظواهر السلبية بينهم قائلا: لا أستطيع أن أقول بحرمة العلاقة بين الطالب والطالبة في الجامعة، ولا أستطيع أن أمنع الكلام بينهما، شريطة أن تقوم هذه العلاقة على الأدب وطلب العلم والابتعاد عن الانحراف والكذب والرياء، لأنني لا أستطيع أن أمنع طالبا من أن يحدث زميلته مادام هذا الحديث أحله الله تعالى، لاسيما في المرحلة الجامعية، وهي مرحلة نضوج علمي وفكري للطلاب والطالبات لقول المولى عز وجل: «بعضكم من بعض» أي أن النساء من الرجال والرجال من النساء، وقد استقبلت الطالبات هذا الرأي بتصفيق شديد».
فهذا ما يراه شيخ أكبر جامعة إسلامية وأقدمها، وهو يحتل درجة عليا في التسلسل الوظيفي الرسمي في المؤسسات المصرية الإسلامية. ومن المستبعد الظن بأنه كان يحابي أحدا وهو يعلم علم اليقين حرمة الفتوى بغير دليل.
والواضح أن سبب عدم تأييده لمنع الاختلاط بين الطلاب والطالبات في الجامعة إنما يعود إلى أن المجتمع المصري الذي نشأ فيه الشيخ لا يرى بأسا في اختلاط النساء والرجال في أماكن العمل والتسوق والمجالس وغير ذلك من الأماكن التي يمكن أن يوجد الرجال والنساء فيها. ومن هنا فالدافع إلى هذه الفتوى إنما يعود إلى أن المرأة في البيئة المصرية تعامل بشكل يرى اختلاطها بالرجل أمرا طبيعيا مألوفا.
ومن الأمثلة الأخرى التقريرُ الذي أوردته صحيفة «الشرق الأوسط» (27 /2/ 2009 م) عن خطاب زعيم حزب الأمة السوداني الصادق المهدي أمام مؤتمر قطاع المرأة في حزبه قبل أيام الذي دعا فيه إلى «... إزالة أشكال التمييز كافة ضد المرأة، وتعهد بأن المؤتمر العام لحزبه سيتمسك بإلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي وصفه بالمجحف مع استبداله بمدونة تنصف حقوق المرأة وتمنع زواج الأطفال.... وقال... إن «الزي المحتشم جزء من كرامة المرأة، لكن النقاب الذي يغطي الوجه بأكمله إهانة لكرامتها وطمس لهويتها». وأفتى بعدم صحة الحديثين «النساء ناقصات عقل ودين»، و«أكثر أهل النار النساء»، ووصفهما بأحاديث الفقه الذكوري».
والمجتمع السوداني عامة أقرب ما يكون إلى المجتمع المصري من حيث الموقف من المرأة، إذ تحتل فيه مكانة أعلى من المكانة التي تحتلها في المجتمعات البدوية. ومن الملاحظ أن هذين المجتمعين تأثرا في السنوات الأخيرة ببعض الفتاوى المستوردة من خارجهما فيما يخص بعض قضايا المرأة مثل الحجاب والاختلاط.
يضاف إلى ذلك أن موقف الصادق المهدي المتسامح من قضايا المرأة ربما يعود إلى انتمائه إلى أسرة دينية أرستقراطية تعيش في العاصمة السودانية، وهذا ما يجعله وفيا للقيم المدنية نحو المرأة. كما أنه عاش سنين طويلة في مجتمعات مدنية أخرى في الغرب وفي القاهرة وغير ذلك. ومن هنا فموقفه من المرأة متلون بالبيئة المدنية التي نشأ فيها والبيئات المدنية الأخرى التي قضى شطرا من حياته فيها.
وحاصل القول إن تأويلات النصوص الشرعية تؤثر فيها بعض العادات والتقاليد التي يرى المسلمون أنها تقوم على أسس إما مستمدة من الدين نفسه أو من تقاليد وأعراف لم يجد المتقدمون من الفقهاء أنها تخالف النصوص الدينية.
فيقتضي اختلاف الفتوى بحسب البيئة، إذن، أن تتسع صدور المفتين لفتاوى أخرى ربما لا يرون صحتها. وغاية ما يمكن أن يتخذوه من المواقف أن يبينوا الرأي الذي يرونه صوابا بحسب فهمهم للنصوص نفسها. وهو فهم يتلون لزوما بالقيم والعادات والتقاليد المجتمعية المرعية في بيئاتهم.
وحين يتحقق هذا المستوى من قبول الاجتهادات المختلفة والنظر إليها على أنها تتساوى من حيث كونها تأويلات مقبولة للنصوص الدينية الثابتة فإن كثيرا من أسباب الاحتقان التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية ستزول ويحل محلها التفاهم المتبادل والأعذار.
وليس معنى هذا إطلاق الأمور على عواهنها بل المقصود أن نحسن الظن بالاجتهادات الأخرى وننظر إليها على أنها تأويلات تقوم على التقوى التي تمنع من القول على الله ورسوله بغير علم، وأن نتعامل معها من غير أن نواجه أصحابها بالإنكار انطلاقا من قيم تأسست على ما يعرفه مجتمعنا من عادات وتقاليد ونظرة إلى الحياة والعلاقات بين البشر.
وكما أنه لا يوجد مسوِّغ لوصف الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - الفقه في المملكة بأنه «فقه بدوي»، لما رآه من أن هذا الفقه يراعي كثيرا من القيم «البدوية». وهو وصف يتضمن التنقص والازدراء - فمن غير المقبول أن نتهم الآراء الفقهية المخالفة لما نراه نحن بأنها تقوم على عدم احترام الفقهاء في البيئات الإسلامية الأخرى للنصوص الدينية التي نؤكد أننا نحترمها.
وينبغي من جانب آخر القول بأن المملكة قطعت شوطا مهمًا في العقود القليلة الماضية نحو التحضر والتمازج المناطقي والعالمي وذلك ما أسس لتقاليد وقيم اجتماعية جديدة أخذت تتباعد عن التقاليد والقيم التي كانت، ولا تزال، تؤطر الرأي الفقهي السائد.
ويشهد على هذا المسار حضور المرأة الآن بشكل واضح في المجال العام؛ بل أصبحت تتولى بعض الوظائف القيادية في إدارات حكومية عدة، ومنها وزارة التربية والتعليم التي تعد أهم الوزارات التي تشكل الوعي العام. ولم يعد مستنكرا أن نرى كبار المسؤولين يستقبلون المرأة علانيةً في مكاتبهم الرسمية وتنشر وسائل الإعلام صور تلك الاجتماعات.
وكانت المناطق المتعددة في المملكة تختلف بعضها عن بعض، إلى عهد قريب، في نظرتها إلى ملابس النساء والاختلاط بأشكال مختلفة انطلاقا من اختلاف العادات والتقاليد والقيم بينها. ولم يسد اللون الواحد والنمط الموحد لملابس النساء ويُمنع الاختلاط إلا في العقود الخمسة الماضية مع انتشار تعليم المرأة الذي رسخ قيما وتقاليد ورؤى فقهية معينة وجعلها معيارا مفروضا على جميع مناطق المملكة بغض النظر عن الاختلافات الفقهية بينها.
لهذا كله فربما يكون المطلوب اليوم أن تخف حدة التشدد في الفتاوى المتعلقة بالاختلاط وملابس النساء أخذا في الحسبان التغيرات المجتمعية التي لا يمكن قمعها بالقوة عن طريق فرض المعهود في بيئة معينة من آراء فقهية تحكم هذه القضايا على الرغم من هذه التغيرات الواسعة.
ولا شك أن هذا التسامح سيسهم إسهاما واضحا في التخفيف من حدة الاحتقان الذي نشهده بسبب المشكلات التي تواجهها المرأة في الأسواق وغيرها بسبب التنافر بين الوضع الاجتماعي السائد الآن والفتاوى التي صدرت تحت تأثير عادات وتقاليد اجتماعية أخذت في الانحسار التدريجي منذ زمن.

عن/ صحيفة «الوطن» السعودية

بسبب المماحكات السياسية ومطالب شعبوية من قبل نواب

الخلافات السياسية تلقي بظلالها على مشروع تحفيز الاقتصاد الكويتي

الكويت/ متابعات:
يبدو مشروع الحكومة الكويتية لدعم الاقتصاد وحمايته من تداعيات الأزمة المالية العالمية، مهدداً بسبب المماحكات السياسية ومطالب شعبوية من قبل نواب.
ودخلت الكويت في أزمة سياسية عميقة بسبب طلبين تقدم بهما نواب في مجلس الأمة (البرلمان) لاستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، ويتوقع أن تسفر الأزمة عن حل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات مبكرة.
كما يضغط نواب على الحكومة لشراء ديون المواطنين الاستهلاكية من البنوك المحلية والمقدرة بحوالي 21 مليار دولار، كشرط لدعم خطة دعم الاقتصاد المعروفة باسم «مشروع قانون الاستقرار الاقتصادي».
ويبدو النواب منقسمين بشدة حول مشروع الحكومة لدعم الاقتصاد. فبعضهم يؤكد أن الخطوات التي يتضمنها المشروع ليست كافية بينما يرى آخرون أن المشروع يبذر المال العام لصالح رجال الأعمال الأغنياء.
وقال النائب مسلم البراك المتحدث باسم كتلة العمل الشعبي المعارضة، إن «المشروع يفتح حنفية المال العام لإنقاذ حيتان الاستثمار الذين تسببوا بالمشكلة عبر اتخاذ القرارات الخاطئة». واقترحت الكتلة تغييرات جوهرية على المشروع من اجل «حماية المال العام»، إلا أنها أكدت عزمها استجواب رئيس الوزراء في مجلس الأمة اذا ما اقر المشروع بصيغته الحالية.
من جهته، قال النائب الإسلامي خالد السلطان إن «المشروع ليس كافيا لإنقاذ الاقتصاد، إلا أن الفشل في إقراره سيؤدي إلى كارثة اقتصادية حقيقية».
وتم تأجيل مناقشة المشروع في البرلمان مرتين حتى ألان بسبب الخلافات ومن غير المتوقع مناقشته قبل 17 مارس الجاري.
وعقدت اللجنة المالية في البرلمان أكثر من 12 اجتماعا حول المشروع. ومشروع القانون ينص على أن تضمن الدولة 50 % من القروض الجديدة التي يفترض أن تمنحها المصارف للشركات المحلية في 2009 و2010، والتي قدرت بأربعة مليارات دينار (13,8 مليار دولار) كحد أقصى.
كما ينص المشروع على تقديم الدولة ضمانة مدتها 15 عاما ضد أي عجز في المخصصات التي تحددها البنوك لمواجهة الديون السابقة، بسبب تراجع قوي في قيمة الأصول الضامنة.
ويهدف المشروع بشكل خاص إلى تشجيع الإقراض والسماح للشركات الاستثمارية المتعثرة بالوفاء بمستحقات ديونها المقدرة ب17,3 مليار دولار، مع العلم ان 7,6 مليارات دولار منها هي ديون مستحقة لمؤسسات مالية ومصارف أجنبية.
ويهدف مشروع القانون أيضاً إلى حماية النظام المالي الكويتي وإرساء الاستقرار في الاقتصاد المحلي إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية بحسب محافظ المصرف المركزي الكويتي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح. وبحسب الحكومة، تبلغ كلفة المشروع حوالي 5,2 مليارات دولار كحد أقصى على المال العام، إلا أن نوابا معارضين يؤكدون أن الكلفة قد تكون اكبر في حال أعلنت بعض الشركات أو المصارف المحلية إفلاسها.
وحذر مكتب «الشال للاستشارات الاقتصادية» من أن الفشل في إقرار المشروع قد يرغم الحكومة على دفع مبالغ اكبر بكثير في حال أعلن أي من المصارف المحلية إفلاسه.
وكانت الكويت ضمنت جميع الودائع في المصارف العاملة في البلاد والتي كانت تقدر بأكثر من 85 مليار دولار في نهاية يناير.
وتساءل النائب احمد لاري في البرلمان هذا الأسبوع «هل علينا أن ننتظر حتى تنهار البنوك والشركات وعندها تجبر الدولة على دفع الودائع؟».
وتعاني عدة شركات استثمارية صعوبات في تسديد مستحقات ديونها مع ازدياد صعوبة الاقتراض والتراجع الكبير في قيمة الأصول في حين تعاني الكويت شأنها شان باقي الدول المعتمدة على النفط، من تراجع أسعار الخام، علما أن عائدات الذهب الأسود تشكل القسم الأكبر من الدخل العام الكويتي.
ويعتقد أن استثمارات الكويت الخارجية التي كانت تقدر ب300 مليار دولار خسرت ربع قيمتها، كما أن بورصة الكويت تراجعت بنسبة 60 % منذ حزيران/ يونيو الماضي وخسرت أكثر من مئة مليار دولار.

الأمير الوليد بن طلال يستقبل مبعوث الرئيس الفرنسي ساركوزي

الرياض/ 14 أكتوبر/ فراس اليافعي:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، في مكتب سموه بالرياض سعادة السيناتور فيليب ماريني مبعوث الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، رئيس لجنة الصداقة الفرنسية السعودية الذي يقوم بزيارة رسمية إلى المملكة. وقد رافقه سعادة السفير بيرتران بيزانسينو، سفير فرنسا لدى المملكة العربية السعودية. وحضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة نهلة العنبر المساعدة الخاصة لسمو رئيس مجلس الإدارة.
وفي مطلع اللقاء، شكر السيناتور فيليب الأمير الوليد لإتاحته الفرصة للقاء سموه، حيث تأتي زيارة كزيارة رسمية إلى المملكة. وبعد ذلك تناول الطرفان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين فرنسا والدول العربية عموماً ومع المملكة العربية السعودية خصوصا. كما تم التطرق إلى مواضيع أخرى مثل الوضع الإنساني في غزة والوضع الإقليمي العام وعملية السلام.
وتناول الطرفان خلال اللقاء استراتيجيات تطوير الشراكة التجارية مع الشركات الفرنسية. وقد كان السيناتور حريصاً على الاستماع إلى آراء الأمير الوليد حول الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وتأثيرها على المملكة العربية السعودية بحكم خبره سمو الأمير في عالم الأعمال والاستثمارات الدولية، وبدورة علق الأمير على قدرة الاقتصاد السعودي على استيعاب الأزمة. كما أشار الأمير الوليد إلى متانة علاقته بفرنسا من خلال مشاريعه واستثماراته المتعددة فيها. وطلب سمو الأمير من السيناتور فيليب إبلاغ تحياته لفخامة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.
وقد ساهم سمو الأمير على الصعيدين الاقتصادي والثقافي في فرنسا. ويتصدر قائمة استثمارات الأمير الوليد في فرنسا كل من فندق جورج سانك George V ويورو ديزني Euro Disney في باريس. بالإضافة إلى ذلك، قام سمو الأمير في عام 2005م بتمويل إنشاء جناح لعرض محتويات قسم الفن الإسلامي في متحف اللوفر في باريس بقيمة 20 مليون دولار أمريكي.
وقد أستقبل سمو الأمير فخامة الرئيس الفرنسي ساركوزي في فندق جورج سانك George V بباريس في أغسطس عام 2008م لمأدبة غداء أقامها سموه على شرف فخامة الرئيس، حيث ناقش الطرفان الافتتاح الرسمي للجناح الخاص بالفن الإسلامي في متحف اللوفر، وذلك عندما وضع كل من سمو الأمير وفخامة الرئيس حجر الأساس له في شهر يوليو عام 2008م.
وفي عام 2006م، قلد فخامة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك سمو الأمير الوليد وسام الشرف الفرنسي "Legion of Honor" برتبة قائد، وتم ذلك في حفل رسمي بقصر الإليزيه. ويُعد وسام الشرف أعلى وسام مدني، وتقلده سمو الأمير تقديراً لمساهماته في توثيق العلاقات السعودية-الفرنسية في الاقتصاد والأعمال والثقافة. وفي عام 2007، مُنح سموه ميدالية ذهبية من معالي وزيرة الثقافة والاتصال الفرنسية السيدة كريستين البانيل.
وكان سمو الأمير الوليد قد اشترى فندق جورج سانك George V العريق في عام 1996، وتم إعادة افتتاحه بعد مشروع ترميم طُموح في ديسمبر. وقد حصل الفندق منذ ذلك الوقت على عدد من الجوائز والألقاب التي تشمل تصنيفه "كأفضل فندق بمدينة في العالم" للسنة السابعة على التوالي حسب تقرير (آندرو هاربير هايد أوي Andrew Harper's Hideaway) لعام 2008/2007؛ و"أفضل فندق عالمي" حسب إستبيان (زاغات ZAGAT) للعام 2008/2007 وسبق أن تصدّر الفندق نفس القائمة في عامي 2004 و2005؛ و"أفضل فنادق المدن بالعالم" للعام الرابع على التوالي و"أفضل فندق بمدينة في أوروبا" للعام السادس على التوالي حسب تصنيف مجلة (دليل جاليفانترز 2006 The Ga-livanter'sGuide)؛ و"أفضل فندق لرجال الأعمال في العالم" حسب إستبيان النسخة الأمريكية من مجلة (كوندي ناست ترافلير Conde Nast 2006 (Traveler؛ و"أفضل فندق في أوروبا" لعام 2006 و"أفضل فندق بالعالم" لعام 2004 حسب إستبيان مجلة (انستيتيوشونال إنڤيستور Institutional Investor)؛ و"أفضل فندق فخم في العالم" للعام 2003-2002 حسب صحيفة (لوتيليري L'hotellerie). وفي شهر مارس 2002م، نشرت مجلة (فوربز جلوبال Forbes Global) نتيجة استفتاء عالمي حول أفضل فنادق العالم شمل شريحة عددها 25 ألف من رجال الأعمال من أصحاب القرار والتنفيذيين، وحاز فندق جورج الخامس George V على مرتبة أفضل فندق في العالم بناءا على اختيار هذه الشريحة.
كما يحتوي الفندق على المطعم الشهير لو سانك Le Cinq الحاصل على جائزة نجمة مشيلين الثالثة Third Michelin Star، وهي أعلى جائزة يمكن أن يحصل عليها مطعم، وذلك لأربع سنوات متتالية. هذا وقد صنّف استبيان (زاغات ZAGAT) للعام 2007/2006 فندق جورج سانك بأن لديه "أفضل مطعم في باريس"، و"أفضل مطعم فندق في باريس"، و"أفضل مطعم جودة وخدمة في باريس". وفي عام 2006، صنّفت مجلة دليل جالي انترز مطعم لو سانك Le Cinq "كأفضل مطعم في فندق/ منتجع".

استمراراً للعقلية التحريمية التي يقوم بها حسبة الهيئة

هيئة الأمر والنهي في السعودية تمنع شاعرة من توقيع كتابها للرجال بمعرض الكتاب

الرياض/ متابعات:
طالب الروائيان السعوديان عبده خال وعبد الله ثابت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالاعتذار الرسمي لما حدث في معرض الرياض الدولي للكتاب، وذلك بعدما قام أعضاء من الهيئة بأخذهما إلى مقرها في المعرض، وسؤالهما عن إلقاء التحية على الكاتبة حليمة مظفر، نقلا عن تقرير لصحيفة «الوطن» السعودية الجمعة 6 / 3 / 2009 للصحفي عضوان الأحمري.
ويرى خال أن ما قاما به لا يمثل توجه الرئيس الجديد الشيخ عبد العزيز الحمين، والذي قال إن العلاقة بين الهيئة والناس «علاقة حسن ظن».
ويصف الروائي عبد الله ثابت ما حدث قائلا: هل أصبحت يد المثقف عورة، ويد رجل امن الهيئة ليست عورة؟ حينما أردنا توقيع الكتاب من الزميلة حليمة مظفر قام أعضاء الهيئة بمنعنا من التوقيع. وقال رجل الأمن إنه سيقوم بذلك نيابة عنا، وأعطيناه الكتاب، وبعدها قلت للزميلة حليمة: شكرا حليمة، فناداني وقال لي: أنت ما تستحي.. بأي حق تلقي التحية هكذا. ثم بدأ بتوجيه كلمات غريبة قائلا: هل ترضى بأن يلقي أحد التحية على أختك؟.

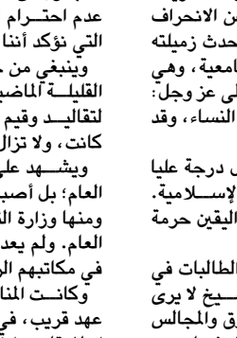

عبده خال

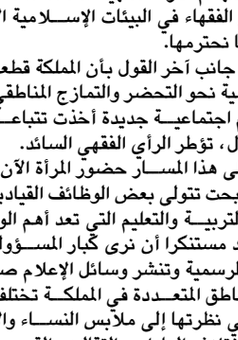

عبدالله ثابت

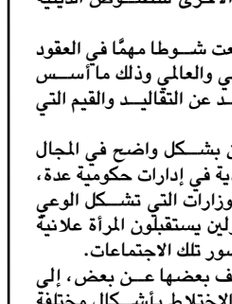

حليمة مظفر

ويتابع ثابت: «أخذ رجل الأمن النسخة الموقعة من يدي، واتصل بالمسؤول المباشر عنه في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبدو أنه تلقى توجيها برد النسخة لي، ثم توجهنا أنا وعبده خال إلى مركز الهيئة مع الدكتور معجب الزهراني أيضاً».
ويكمل خال ما بدأه ثابت قائلا: «يبدو أن العلاقة بين الهيئة والمثقفين استعداء وعداء، ولعل ذلك يتبين من خلال ما قاما به معنا بهذه الطريقة، ولا أدري ما هي العلاقة بين أصل الإنسان وعدم إلقاء التحية على امرأة، ولعل المضحك أن التهمة التي وجهتها الهيئة لنا كانت إلقاء التحية على امرأة أجنبية».
وطالب الروائيان السعوديان الهيئة بالاعتذار الرسمي، وعدم التدخل في الشؤون الثقافية، وأضافا «نطالب بالاعتذار، وما حدث لا يمثل وجهة نظر الرئيس الجديد الشيخ الحمين الذي طالب أعضاء الهيئة بإحسان الظن بالناس».
وكذلك تدخلات «الهيئة» أيضا طالت القاص مالك القلاف، الذي كان يوقع كتابه « ليتني تعريت للمطر» ، إذ حصلت مشادة كلامية بين عدد من رجال «الهيئة»، والكاتب حول غلاف كتابه وكذلك العنوان.
هذا وقد وضعت الهيئة حراسة على مدخل جناح الطفل الذي توجد فيه صالة التوقيع، لتحول بينها وبين الراغبين في اقتناء الكتاب، عدا النساء.

دبي تمنع (الشيشة) في الحدائق والشواطئ

دبي/ متابعات:
قررت بلدية دبي منع تدخين الشيشة في الحدائق والمتنزهات العامة والشواطئ والمرافق الترفيهية العامة، ضمن جهودها المتواصلة، لتطبيق برنامج تنظيم التدخين في الأماكن العامة في دبي وانطلاقاً من حرصها على تحقيق الأهداف المنشودة من خطة دبي الاستراتيجية للأعوام من2007 إلى 2015 الرامية إلى حماية الصحة العامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين والمقيمين.
يأتي القرار انسجاماً مع توجيهات المجلس التنفيذي لإمارة دبي بإطلاق برنامج تنظيم التدخين في الأماكن العامة وتعليمات مدير عام بلدية دبي حسين ناصر لوتاه بتطبيق هذا القرار وفقاً لتوجيهات المجلس.
واعتبر مساعد مدير عام بلدية دبي لقطاع رقابة الصحة والسلامة والبيئة سالم محمد بن مسمار هذا القرار استكمالاً للبرنامج الذي تطبقه البلدية منذ مايو عام 2007 خاصة وأن الحدائق والشواطئ والأماكن الترفيهية في الإمارة ترتادها العائلات بشكل واسع بصحبة الأطفال الذين تتأثر سلوكياتهم وعاداتهم الاجتماعية سلباً مع وجود ظاهرة تدخين الشيشة.
ودعت بلدية دبي مرتادي الحدائق العامة والشواطئ والأماكن الترفيهية إلى ضرورة الالتزام بهذا القرار والتعاون مع المسؤولين عن هذه المرافق من إدارة الحدائق العامة والزراعة لما فيه مصلحة الجميع.